

رواية الإمام علي(ع) حول معنى الحرف والفعل من وجهة نظر الأصوليين والنحويين

عبدالجبار زرگوش نسب*

أستاذ مشارك في قسم الاهيات- فرع الفقه والحقوق بجامعة ايلام

تاريخ القبول: ١٤٤١/٠٨/٢٩

تاريخ الوصول: ١٤٤١/٠٦/٢٢

الملخص

ناقشت هذه الدراسة رواية منسوبة إلى الإمام علي(ع) حول معنى الحرف والفعل مقارنة بآراء النحويين وعلماء أصول الفقه لمعرفة مدى انسجام آرائهم مع الرواية. إن أكثر آراء أصحاب المدرسة الأصولية الحديثة في النجف الأشرف لاتنسجم مع الرواية، فالأصوليون المتأخرون والمعاصرون أنكروا التقسيم الثلاثي للكلمة، كما أنكروا دلالة الفعل على الزمان. أما بالنسبة إلى معنى الحرف فقد ذهبوا إلى نظرية نسبية المعاني الحرفية، ونظرية التخصيص، ومن ثم اختلفوا في نسبية المعاني الحرفية، ولعل تفسيرها بإيجادية المعاني الحرفية تنسجم مع مفاد الرواية. إن منهج البحث الذي اعتمده في هذا المقال هو منهج واسلوب المحلل (١)، فسعيت -بجهد المستطاع- أن يكون تقويمي دقيقا ومقارنا؛ لذلك عرضت ما يذهبون إليه أحيانا بالنص وأخرى بالتلخيص والتحليل. الغرض والفائدة من هذا البحث لفت انتباه المحدثين من النحويين والأصوليين إلى عدم صحة التقسيم الثلاثي للكلمة في الرواية المنسوبة إلى الإمام علي(ع)، وكون النسبة إلى أمير المؤمنين غير صحيحة، وإن التقسيم الثنائي للكلمة تقسيم صائب، لكي يتسنى لهم الأخذ به في بحوثهم.

الكلمات الرئيسية: رواية الإمام علي(ع)، الفعل، الحرف، النحويين، علماء أصول الفقه.

١. المقدمة

إنّ الترابط والتداخل بين النحو والفقه وأصوله يعود الى زمن الحاجة إلى فهم النصوص العربية من القرآن الكريم، والأحاديث والروايات الواردة عن الرسول(ص) والأئمة المعصومين(ع) لاستخراج الأحكام الشرعية واستنباطها من تلك النصوص. وأحيانا اعتمدوا الشعر الجاهلي لتفسير آية أو حديث ورواية. وقد نقل عن سعيد بن المسيب أنه قال: بينما عمر بن الخطاب على المنبر قال: يا أيها الناس، ماتقولون في قول الله عزّ وجلّ ((أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ)) (النحل: ٤٧) فسكت الناس، فقال شيخ من بني هذيل: هي لغتنا يا أمير المؤمنين، التخوف التنقص... فقال عمر: أتعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال: نعم؛ قال شاعرنا أبو بكر الهذلي يصف ناقة تنقص السيّر سنامها بعد تمكّهِ واكتنازه:

تَخَوُّفُ الرَّحْلِ مِنْهَا تَامِكًا قَرِيْدًا كَمَا تَخَوُّفُ عَوْدِ النَّبْعَةِ السَّمْنِ

فقال عمر: يا أيها الناس، عليكم بديوانكم شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم. تمك السنام يتمك

تمكنا، أي طال وارتفع، فهو تامك. والسقن والمسفن ما ينجر به الخشب. (القرطبي، دون تا : ١٠/١١٠) والقرد، المتراكم بعض فوق بعض من السمن. إن الحاجة إلى النحو ازدادت وأصبحت من ضروريات فهم النصوص حينما اتسعت الدولة الإسلامية في صدر الإسلام، حيث بدأ وضع اللغة العربية يسوء في المجتمع الاسلامي، فقد ضمت الدولة الاسلامية بلاد ما وراء النهر والحضارة الفارسية في العراق وفارس، والحضارة الرومانية في الشام ومصر، فتأثرت اللغة العربية بلغات البلاد المفتوحة.

١-١. أهمية البحث وضرورته (٢)

المساهمة في هذا الحقل من البحث الأصولي في الدراسة النحوية والمعرفة اللغوية في تقسيم الكلمة وتعريف أقسامها ومناقشة الآراء المتضاربة ومعرفة الرأي الصائب فيه، لا عن طريق ما هو مشهور بين النحويين والأصوليين القدماء مما ابتنوا على الرواية وأذعنوا بالتقسيم الثلاثي، بل عن طريق ما هو المجهول عند بعض الدارسين المحدثين من تقسيم الكلمة إلى قسمين، ذات أهمية قصوى. وبالرغم من أنه موضوع مستجد ومثير للجدل لكن لم يتطرق له مقال وبحث مستقل، وإنما ورد في مطاوي الكتب الأصولية بصورة مقتضبة، والمتأخرون من الأصوليين والمعاصرين، الذين ذهبوا إلى التقسيم الثنائي لم يشيروا إلى الرواية ماعدا المحقق النائي، وهنا تكمن ضرورة دراسة هذا الموضوع وأهميتها.

١-٢. أهداف البحث (٣)

يكمن الهدف من البحث في أمور منها:

الف) إثبات عدم صحة التقسيم الثلاثي للكلمة في الرواية المنسوبة إلى الإمام علي عليه السلام، وكون النسبة إلى أمير المؤمنين غير صحيحة.

ب) تبيين عدم انسجام التقسيم الثنائي للكلمة مع الرواية، مع أنه تقسيم صائب.

١-٣. أسئلة البحث

- ما مدى انسجام آراء النحاة مع الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين(ع)؟

- ما مدى انسجام آراء الأصوليين في إنكارهم لدلالة الفعل على الزمان مع الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين(ع)؟

- ما مدى انسجام آراء الأصوليين حول معنى الحرف مع الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين(ع)؟

١-٤. خلفية البحث

وقد بذلت جهدا كبيرا في البحث عن دراسة تتناول الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام في تعريف أقسام الكلمة، ومدى انسجام ماذهب إليه النحاة والأصوليون مع الرواية، فما عثرت على مقال أو دراسة في هذا الصدد، مع أن الأصوليين أبلوا بلاءا حسنا في تفسير وتحليل المعاني الحرفية والفعالية والاسمية في كتبهم الأصولية، ولكن لم يدرسوا الرواية ما عدا إشارات عابرة ومقتضبة من المحقق النائي في تقريراته التي دوغها السيد الخوئي(الخوئي، ١٤١٩: ٣٣/١) والعلامة محمد رضا المظفر في كتابه أصول الفقه(المظفر، ١٩٦٦: ١٧/١). من العلماء الذين تعرضوا للموضوع تحت عناوين مبادئ اللغة ومباحث

الألفاظ هم: المحقق النائيني في أجود التقريرات، والمحقق الإصفهاني في نهاية الدراية، والسيد الخوئي في المحاضرات، والشهيد الصدر في دروس في علم الأصول وفي بحوث في علم الأصول، والشريف الجرجاني في حاشيته وغيرهم.

٢- الرواية المنسوبة إلى الإمام علي(ع) حول معنى الحرف والفعل

قبل الخوض في صلب الموضوع لابد من التطرق إلى المباني النظرية للبحث؛ فهناك نظريتان تشكلان المباني النظرية للبحث إحداهما متأثرة بالرواية المنسوبة إلى الإمام علي عليه السلام التي تناولها النحاة والأصوليون القدماء، وهي التقسيم الثلاثي للكلمة، وتعريف أقسامها الثلاثة. وكان منشأ بنائهم في تحميل صيغ الأفعال الزمن المعين، ولم يلتفتوا إلى وضع صيغة الفعل مجرداً، بل لاحظوها مع ملاحظة سياق الجملة. والنظرية الثانية هي التقسيم الثنائي للكلمة الذي ذهب إليه الأصوليون المتأخرون والمعاصرون في المدرسة الأصولية الحديثة في النحف، وهي لاتنسجم مع مفاد الرواية.

وقد نسب إلى الإمام علي(ع) رواية أنه عرّف فيها الاسم، والفعل، والحرف. وشاع بين النحويين أنه عليه السلام كتب ذلك في رقعة وأعطها لأبي الأسود الدؤلي. وقد نقلت هذه الرواية بوجهين:

الوجه الأول: الكلام كلّ اسم، وفعل وحرف؛ فالاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف: ما أوجد معنى في غيره(الشريف الرضي، بدون تا: ٥٥/١؛ الأنباري، ١٩٦٠، ٤-٥؛ القفطي، ١٩٥٠، ٤/١-٥؛ المجلسي، بدون تا، ٤٠ / ١٦٢). ومنها صار التعريف الشائع للحرف بين النحاة ((الحرف مادّ على معنى في غيره)).
المراد من (ما أنبأ عن المسمى) الذي أخبر عن المسمى كلفظ زيد يخبر به عن شخص وذات زيد. والمراد من (ما أنبأ عن حركة المسمى) الخبر عن حركة المسمى أي يخبر عن العمل والفعل الذي يقوم به المسمى.

الوجه الثاني: جاء في كنز العمال عن أبي الأسود الدؤلي قال: دخلت على علي(ع) فرأيتهُ مُطَرِّقاً مُتَمَكِّراً، فقلت: فيم تُفَكِّر يا أمير المؤمنين؟ قال: سمعتُ ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إذا فعلت هذا أحبيتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم أتيت بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلّ اسم وفعل وحرف: فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال لي: تتبّعهُ وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا ابا الأسود أنّ الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمّر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمّر، وأما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمّر(المتقي الهندي، ١٤٠٩: ١٠/٢٣٨؛ الزجاجي، ١٤٠٧: ٢٣٨).

٣- أضواء على معنى الفعل

٣-١. نظرية (ما أنبأ عن حركة المسمى) وتفسير المسمى

أكد الأصوليون على تعريف الاسم بـ(ما أنبأ عن المسمى) و الفعل بـ(ما أنبأ عن حركة المسمى) وفسروا المسمى بمبدأ الاشتقاق أي الحدث الذي هو مدلول المادة. فالفعل عند الأصوليين: كلمة تنبئ عن حركة صادرة عن المسمى، وهذا الإنشاء

ناشيء من صيغة الفعل لا من مادته، ففعلية الفعل وليدة صيغة فعل يفعل التي تنبئ عن حركة المسمى. وفي تعريفهم للفعل بأنه (ما أنبأ عن حركة المسمى) تدخل صيغ وهيئة الأفعال فيه. والمتقدمون منهم رأوا أخذ قيد فيه لتدل الفعل على الأزمنة الثلاثة، وهو قيد الهيئة فقالوا الفعل مادل بجهته على أحد الأزمنة الثلاثة. وعلق سعدالدين التفتازاني في حاشيته على شرح المختصر بأن هذا القيد مراد في تعريف النحاة، وإن لم يصرحوا به (التفتازاني، ١٣١٦: ١٢٠/١؛ السبكي، بدون تا: ١ / ١٣٢) أما المدرسة الأصولية الحديثة فهي تنكر دلالة الفعل على الزمان، بمادته و جهته وصيغته. وأشاد العلامة المظفر بالتعريف فقال في هذا الصدد: إنَّ الحروف هي روابط المفردات المستقلة والمؤلفة للكلام الواحد والموحدة للمفردات المختلفة... وإلى هذا أشار سيد الأولياء أمير المؤمنين عليه السلام بقوله المعروف في تقسيم الكلمات: ((الاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أوجد معنى في غيره)). فأشار إلى أن المعاني الاسمية معان غير مستقلة في نفسها وإنما هي تحدث الربط بين المفردات. ولم نجد في تعاريف القوم للحرف تعريفا جامعاً صحيحاً مثل هذا التعريف (المظفر، ١٩٦٦: ١٧/١-١٨). كما أشاد البهبهاني بتمن الرواية لا بسندها، فقال: ((تصحيح أسنادها بمتنها، لا متنها بأسنادها)) (البهبهاني، بدون تا: ٢٢/١). أما المحقق النائيني فقد أشاد بتعريف الحرف في الرواية، ولكنه أشكل على تعريف الفعل والتقسيم الثلاثي فيها، وقال إنَّ الرواية نقلت عن طرق العامة. كما أشاد بمتنها في الوجه الأول (انظر: الخوئي، ١٤١٩: ٣٣-٣٤) ولكنه في تقريراته (فوائد الاصول) التي دونها محمد علي الكاظمي قال: ((وليس تثليث الأقسام من كلام النحويين حتى يقال: أخطأوا في تثليث الأقسام، بل هو من كلام أمير المؤمنين عليه السلام)) (الكاظمي، بدون تا: ٢٢/١). وربما هذه الزيادة من المقرر الكاظمي وليس من المحقق النائيني؛ لانها تخالف تشكيكه بسند الرواية. ومع هذا فان النائيني يقول: إنما الإشكال في الفعل من جهتين:

الجهة الأولى: في أصل جعل الفعل من أقسام الكلمة مع أنه ليس إلا مركباً من الاسم وهو جزؤه المادي، والحرف وهو جزؤه الصوري، كما أنَّ جملة من الأسماء مشتملة على المعاني الحرفية، كأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال، والفرق بوحدة الوضع وتعددده بحسب المادة وهيئة غير مجرد في الجهة المذكورة، مع أنَّ الوضع متعدد في المشتقات الاسمية أيضاً، فما هو الفارق بينها وبين الأفعال؟

الجهة الثانية: في أخذ الحركة في التعريف، وأنها بأي معنى أخذت فإنها ظاهرة في المعنى المقابل للسكون، وعليه يخرج غالب الأفعال عن التعريف (الخوئي، ١٣٣: ١٤١٩-٣٤). ينكر المحقق النائيني جعل الفعل من أقسام الكلمة؛ لأنه ليس إلا مركباً من الكلم وهو جزؤه المادي، والحرف وهو جزؤه الصوري (المصدر السابق). يرى الشهيد الصدر أن اللغة يمكن تصنيفها من وجهة نظر تحليلية إلى فئتين: إحداهما فئة المعاني الاسمية وتدخل في هذه الفئة الأسماء ومواد الأفعال، والأخرى فئة المعاني الحرفية أي الروابط وتدخل فيها الحروف وهيئات الأفعال وهيئات الجمل، وان الفعل مركب من اسم وحرف فمادته اسم وهيأته حرف ومن هنا صحَّ القول بأن اللغة تنقسم إلى قسمين: الأسماء والحروف.

فيقول في هذا الصدد: الفعل مكون من مادة وهيئة ونريد بالمادة الأصل الذي اشتق الفعل منه و نريد بالهيئة الصيغة

الخاصة التي صيغت به المادة. أما المادة في الفعل فهي لا تختلف عن أي اسم من الأسماء؛ فكلمة (تشتعل) مادتها الاشتعال وهذا له مدلول اسمي ولكن الفعل لا يساوي مدلول مادته بل يزيد عليها بدليل عدم جواز وضع كلمة اشتعال موضع كلمة (تشتعل) وهذا يكشف عن أن الفعل يزيد بمدلوله على مدلول المادة وهذه الزيادة تنشأ من الهيئة، وبذلك نعرف أن هيئة الفعل موضوعة لمعنى وهذا المعنى ليس معنى اسمي استقلالي بدليل أنه لو كان كذلك لأمكن التعويض عن الفعل بالاسم الدال على ذلك المعنى، والاسم الدال على مدلول مادته مع أننا نلاحظ أن الفعل لا يمكن التعويض عنه في سياق الكلام بمجموع اسمين، وبذلك يثبت أن مدلول الهيئة معنى نسبي ربطي ولهذا استحال التعويض المذكور. وهذا الربط الذي تدل عليه هيئة الفعل ربط قائم بين مدلول المادة و مدلول آخر في الكلام كالفاعل في قولنا: (تشتعل النار) فإن هيئة الفعل مفادها الربط بين الاشتعال والنار (الشهيد الصدر، ١٤٢٦: ١/ ٨٤-٨٦). مفاد ماجاء في كلام الشهيد الصدر: بناء على هذا، فالكلمة تقسم إلى قسمين: الاسم والحرف؛ لأن الفعل مركب من مادة وهيئة، فالمادة اسم، والهيئة حرف. كما ينكر دلالة الفعل على الزمان. وواضح أن هذا التفسير مخالف لتقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام في الرواية.

توجد آراء متعددة في تفسير المسمى، وهي:

الأول: إن المسمى هو الفاعل، والفعل عن حركة الفاعل، لأن الأفعال على اختلاف نسبتها تدل على أن الحدث الذي اشتملت عليه هيئتها هو من آثار الفاعل و صواده المترشحة من ذاته، بحسب ظاهر لفظها، وإن لم يكن لذلك مطابقا بحسب الخارج، كما في مثل: امتنع و تمتنع وهو لذلك يرفض تفسير حركة المسمى بحركة الحدث من العدم إلى الوجود بدليل أن بعض الأفعال لا مطابق لحدث مادتها في الخارج ليتصور فيه الحركة المذكورة. فيرى الشيخ ضياء الدين العراقي أن المراد بحركة المسمى هي حركة الفاعل، ولو ذهبنا إلى أن المصدر واسمه ينبئان (بخبران) عن المسمى، أي إن لفظ (قيام) -مثلا- يدل على نفس الحدث المسمى به، وإن الفعل منه (قام) ينبئ عن حركة المسمى، أي حركة الحدث المسمى بالقيام من القوة إلى الفعل أو بأي تفسير آخر لحركة المسمى، فانا لانسلم بأن لفظ (قائم) ينبئ عن نفس الحدث، ولا عن حركة الحدث، وإنما ينبئ عن موصوف بالحدث المسمى بالقيام، أي عن ذات متلبسة بمبدأ الاشتقاق. (انظر: الأملي، ١٣٧٠: ١/ ٦٠) تعقيب: فان الامتناع لا وجود له في الخارج حتى يتصور أنه تحرك بواسطة صيغة الفعل من العدم الى الوجود.

الثاني: إن المسمى هو الحدث نفسه، وإن المراد من حركة المسمى هو تحقق هذا الحدث و صدوره من الفاعل، بعد أن لم يكن متحققاً ولا صادراً عنه وهو معنى خروجه من القوة إلى الفعلية ومن العدم إلى الوجود (الزجاجي، ١٩٥٩: ٥٣).

الثالث: رأي النائيني: يفسر النائيني المسمى بالحدث ايضاً، وحركة المسمى كما فسرها الآخرون قبله بخروج الحدث من القوة إلى الفعلية، و لكن اختلف معهم في المراد بالقوة والفعلية، فهم يقصدون أن الحدث يخرج من قوة الوجود الى الفعلية. فان هذا يؤدي الى أن يكون المسمى في تعريف الاسم ب(ما أنبأ عن المسمى) غير (المسمى) في تعريف الفعل ب(ما أنبأ عن حركة المسمى)، الاسم هو الذي يوجب خطوط معناه في ذهن السامع، أما المسمى في تعريف الفعل فسيكون المعنى الحدثي، لأنه هو القابل للخروج من العدم الى الوجود، وسياق الرواية التي اعتمدها الطرفان يناه في ذلك (انظر: الخوئي، ١٤١٩:

. (٣٩-٣٤/١)

و يقول النائي أيضاً: إن الأفعال تُحطّر معاني مستقلة بلحاظ حركتها وخروجها عن قابلية الاستقلال الى الفعلية من جهة عروض الهيئة عليها، بخلاف الأسماء التي أُشرب فيها معاني الحروف، كأسماء الاشارة؛ لأنها غير مشتملة على مادة وهيئة موضوعتين بوضعين حتى تخرج المادة الى الفعلية بعروض الهيئة عليها. وهذا الذي ذكرناه هو الصحيح لا ما يقال من أنّ الحركة و إن كانت بمعنى الخروج من القوة الا أنّ المراد منها فيما نحن فيه هو الخروج من قوة الوجود الى الفعلية، فالافعال تنبئ عن خروج المادة من العدم الى الوجود؛ فإنّ لازمه أن يكون المراد من المسمى في تعريف الاسم هو المعنى الإختطاري، و في تعريف الفعل هو المعنى الحدتي القابل للخروج من العدم الى الوجود، والسياق يناهي ذلك . و لكن ما ذكرنا من التحقيق ايضاً مبني على ان يكون ذلك المعنى للحركة معنى عرفياً، كما هو ليس ببعيد ، بل يمكن أن يكون إطلاق الحركة على ما يقابل السكون من جهة كونها أحد مصاديق المفهوم العام، ولذا يطلق على الأمور غير القابلة للحركة الأينية ايضاً كالغضب وأمثاله(المصدر السابق: ٣٨-٣٩)

تبيين وتحليل: نستخلص الى ان حركة المسمى هي حركة الفعل وخروجها، بواسطة الصيغة، من القوة الى الفعلية، أي من قابلية الاستقلال بالمفهومية الى الاستقلال الفعلي بالمفهومية. وان متأخري الأصوليين متفقون على أن المفهوم لحقيقة الفعل هو(الإنباء عن حركة المسمى) لا أن الزمان فصل مفهوم له، سواء كانت هذه الحركة هي حركة الفاعل أم حركة الحدث نفسه، وسواء تحرك الحدث بها من عدم الاستقلال بالمفهومية إلى الاستقلال بها أم من عدم الإسناد الى الإسناد. واتضح أن الفعل يدل على حركة المسمى، وأن الزمان خارج عن مدلول صيغة الفعل، ويكون دخول النسبة مدلولاً بديلاً لهذه الصيغة. إن تفسير المسمى بالفاعل وان الفعل ببناء عن حركة الفاعل تفسير لحركة المسمى قدم في النحو العربي ايضاً.

٣-٢. نظرية إنكار دلالة الفعل على الزمان

يرى الأصوليون المتأخرون أنّ فعل الماضي والمضارع والامر لا تدل على الزمان لا وضعاً ولا لغةً وانما يفهم الزمان قيدياً في الفعل من سياق الكلام والقرائن والامارات الحالية والمقالية؛ لذلك نرى في موارد يؤدي الفعل الماضي معنى المضارع والحال و بالعكس، وان دلالة فعل الامر على زمان الحال ليس امراً مسلماً ، وكثيراً ما يدل على الطلب في المستقبل. هذه القرائن تدل على ان مفهوم الزمان ليس في ذات الفعل. فلذلك يمكن ان تدل صيغة الماضي والمضارع حسب القرائن على إحدى الازمنة الثلاثة ، فلو كان الفعل مقترناً بالزمان لما جاز استعمال الفعل الماضي في الحال وبالعكس، مع انه جائز. فان استعمال الفعل الماضي في الحال وبالعكس بالقرائن والسياق جائز، وهذا دليل على ان الزمان ليس جزءاً مقوماً للفعل؛ فيعين الماضي للحال بالإنشاء، نحو: ((بعثك الدار)) ويعين للاستقبال متى تضمن طلباً نحو: ((غفر الله لك)) أو اذا وقع بعد اذا او إن الشرطيتين نحو: ((إذا زرتني أزورك)) و ((إن تزرني أزرك)) اودخل عليه حرف نفي بعد قسم نحو((وحياتك لا نكتث عهدك ما دمت حياً))ويتعين المضارع للحال بلام الابتداء، نحو((إنّ الاستاذ ليشرح الدرس)) أو بليس نحو((مأعطيك ماطلبت)). ويتعين للاستقبال متى تضمن طلباً نحو((يرحمك الله)) ومن البدهي أن الزمان لو كان فعلاً مقوماً للفعل لما كان يجوز أن يتعين الفعل

الماضي للحال و المضارع للماضي بمجرد عروض أدوات طارئة عليه؛ لان الفصل مقوم للنوع والحقيقة فلا يمكن تجريد النوع والماهية عن الفصل المقوم بشئ طارئ.

٣-٢-١. رأي المحقق النائيني، انه يرى لو كان الزمان جزءاً مقوماً لحقيقة الفعل لما أمكن تحقق الفعل بدون عدم امكان تحقق النوع بدون الفعل المقوم له؛ و قد تحقق الفعل في جميع الانشاءات مع تجردها عن الزمان، فهي باقية على فعليتها و لم تتحول الى النوع الآخر المجرد عن الاسم، وتحقق الفعل بدون الزمان يدل على ان الزمان ليس جزءاً مقوماً لحقيقته كما هو الفرض و لم يكن اعتراض الاصوليين منصباً على عدم جواز استعمال اللفظ في جزء مدلوله، وانما على عدم تحقق الفعل بدون فصله المقوم (انظر: الخوئي، ١٤١٩: ٣٩-٣٤/١) بناء على ذلك إن الزمان ليس جزءاً مقوماً للفعل وإن الاصوليين لم يجعلوا الاقتران الزماني مائزاً بين الاسم والفعل، ولا بد من ملاحظة وضع صيغة الفعل مجرداً عن سياق الجملة.

٣-٢-٢. رأي السيد الخوئي في إنكار دلالة الفعل على الزمان

يرى السيد الخوئي عدم دلالة الأفعال على الزمان، والوجه في ذلك: هو أن كون الزمان جزءاً لمدلول الأفعال باطل يقيناً؛ لأنها لا تدل عليه لا مادةً ولا هيئةً. أما بحسب المادة فظاهر؛ لأنها لا تدل إلا على نفس الطبيعة المهمة غير مأخوذة فيها أية خصوصية فضلاً عن الزمان. وأما بحسب الهيئة: لأن مفادها نسبة المادة الى الذات على نحو من أنحاء النسبة، فالزمان أجنبي عن مفاد الفعل مادةً وهيئةً. والحاصل: أن احتمال كون الزمان جزءاً لمدلول الفعل فاسد في نفسه والقائلون بدلالته على الزمان لم يريدوا ذلك يقيناً. وأما احتمال كون الزمان قيداً لمدلول الأفعال بان يكون معنى الفعل مقيداً به على نحو يكون القيد خارجاً عنه والتقيد به داخلاً فهو و إن كان أمراً ممكنًا في نفسه إلا أنه غير واقع؛ وذلك لأن دلالة الأفعال عليه لا بد أن تستند الى أحد أمرين: إما إلى وضع المادة، أو إلى وضع الهيئة. ومن الواضح أن المادة وضعت للدلالة على نفس طبيعي الحدث الا بشرط، والهيئة وضعت للدلالة على تليس الذات به بنحو من أنحاء، وشيء منهما لا يدل عليه (الفياض، ١٤١٩ق: ٢٥٩/١-٢٦٠). للفعل هيئة ومادة، لمادته معنى اسمي وهيئته معنى حرفي، وهذا يدل على التقسيم الثنائي للكلمة الذي لا ينسجم مع مفاد الرواية.

٣-٢-٣. رأي الآخوند الخراساني

يرى الآخوند الخراساني أن أخذ النحاة اقتران الفعل بالزمان في تعريفه خطأ. يقول: وقد اشتهر في ألسنة النحاة دلالة الفعل على الزمان حتى اخذوا الاقتران بدلالة الفعل على الزمان في تعريفه وهو اشتباه، ضرورة عدم دلالة الأمر ولا النهي على الزمان، بل يدلان على إنشاء طلب الفعل أو الترك، غاية الأمر نفس الانشاء بهما في الحال، كما هو الحال في الإخبار بالماضي والمستقبل أو بغيرهما (الآخوند الخراساني، ١٤٣٠: ٨٧/١) فان الأمر والنهي لا يدلان على الزمان، لأن الدال على ذلك منحصر في المادة أو الهيئة، و شيء منهما لا يدل عليه؛ لأن المادة تدل على طبيعة الفعل فقط؛ والهيئة لا تدل إلا على إنشاء الطلب أو الترك، فليس في فعل الأمر و فعل النهي ما يدل على الزمان.

كذلك يرى أن الفعلين الماضي والمضارع يستعملان في الزمان الماضي والمستقبل الإضافيين اللذين هما الماضي والمستقبل

الحقيقتان، مع عدم كون هذا الاستعمال عند أبناء المحاوره مجازاً، فلو قلنا بأن الزمان الماضي في فعله والمستقبل في المضارع جزء مدلولهما لكان هذا الاستعمال مجازاً، فعدم المجازية عندهم كاشف عن عدم جزئية الزمان لمعنى الفعل الماضي والمضارع. حيث قال: وربما يؤيد ذلك أن الزمان الماضي في فعله و زمان الحال أو الاستقبال في المضارع لا يكون ماضياً أو مستقبلاً حقيقة لا محالة ، بل ربما يكون في الفعل الماضي مستقبلاً حقيقة وفي المضارع ماضياً حقيقة، وإنما يكون ماضياً أو مستقبلاً في فعلهما(في الفعل الماضي والمضارع) بالإضافة كما يظهر من مثل يجيء زيد بعد عام وقد ضرب قبله بأيام(الآخوند الخراساني، ١٤٣٠: ١/ ٨٨). إن كلام الآخوند هذا صريح في إنكار دلالة الفعل على الزمان، وإن الزمان الماضي أو الحال يفهم من القرائن والأدوات، والقول بأن الزمان الماضي في فعله والمستقبل في المضارع جزء مدلولهما، استعمال مجازي لاغير.

٣-٢-٤. رأي المحقق ضياء الدين العراقي

يرى المحقق العراقي في تقريراته التي قررها تلميذه ميرزا هاشم الآملي في بدائع الأفكار بأن الفعل مركب من مادة وصيغة، و كل منهما لا يدل على الزمان، فالمادة تدل على نفس الطبيعة المهملة كالقيام فحسب من دون أخذ أية خصوصية فيها، لا الزمان ولا غيره، وأما الصيغة فهي معنى حرفي لا يدل إلا على نسبة تلك المادة إلى الذات، ومعلوم أن الزمان من المفاهيم المستقلة بالادراك. والتقييد بالزمان غير صحيح؛ لأن إسناد الفعل إلى الزمان وإلى ما فوقه من المجردات لا يصح من دون مجوز أو تجريد(الآملي، ١٣٧٠: ١/ ١٥٩).

تحليل: نستخلص مما مرّ أن رأي الأصوليين المتأخرين هوان الأفعال لا تدل على الزمان، لا بنحو الجزئية ولا بنحو القيدية، لا بالدلالة الوضعية المطابقية ولا بالدلالة التضمنية ولا بالدلالة الالتزامية. وإن دلالتها على الزمان بالدلالة الالتزامية فيما لو كان الفاعل أمراً زمانياً، وهذه الدلالة مستندة إلى خصوصية الإسناد إلى الزماني لا إلى الوضع.

وطبقاً لرأي الأصوليين المتأخرين لا تدل صيغة أفعال على الزمان لا حالاً ولا استقبلاً (القرنوي، ١٢٧٥: ١/ ٩٧).

تحليل: تدل على النسبة الطليعية. والنسبة معنى حرفي غير مستقل. فبناء على هذا إن آراء الأصوليين المتأخرين لا تنسجم مع الرواية المنسوبة إلى الإمام علي(ع).

٣-٣. معنى الفعل عند النحاة

يرى النحاة ان زمان الفعل هو زمان وقوع الحدث ، لا زمان الحديث عنه. فالزمان يكون ماضياً، و حاضراً و مستقبلاً بالقياس الى زمن التكلم. فالمستقبل يكون الاخبار عنه قبل زمان وجوده و الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل و يسري منه الماضي، و الماضي ما عدم وجوده فيقع الاخبار عنه بعد زمان وجوده. وإن الزمان المدلول عليه بالفعل هو الزمان الطبيعي الذي ينقسم الى ماض، و حاضر و مستقبل. والفعل يدل بمادته على الحدث، وبصيغته على زمان وقوع ذلك الحدث. وإن الزمان من فصل مقوم للأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه (ابن يعيش، بدون تا، ج ٧: ٤). كما أنهم يرون أن الزمان مدلول صيغة الفعل لا مادته ، فان لفظ (قام) مثلاً يدل على مصدره، و دلالة بنائه على زمانه، و دلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاثة أدلة من لفظه وصيغته ومعناه(ابن جني، ١٩٥٢: ٣/ ٩٨). تبين مما مرّ أن آراء النحاة تنسجم مع الرواية

المنسوبة إلى الإمام علي (ع) .

٤- أضواء على معنى الحرف

توجد آراء مختلفة حول معنى الحرف من وجهة النحاة والأصوليين نستعرضها باختصار مع ملاحظة مدى انسجامها مع الرواية المنسوبة إلى الإمام علي (ع):

٤-١. رأي المحقق النائيني: إيجادية المعنى الحرفي

بعد أن يبين المحقق النائيني الفرق بين المعاني الحرفية والمعاني الاسمية ويرى ذلك مبتنياً على أربعة أركان، وأن المعاني الحرفية إيجادية، يقول: إن تعريف الحرف في الرواية يجمع الأركان الأربعة. والأركان مع شيء من الاختصار هي كما يلي:

الركن الأول: إنّ المعاني الحرفية- بأجمعها- إيجادية، وإلا لكانت إخطارية، فتكون هناك معان متعددة إخطارية، كمفهوم (زيد) و ((دار)) ومفهوم ((النسبة الظرفية)) لا حقيقتها، فما الرابط لهذه المفاهيم غير مربوط بعضها ببعض؟ ولا فرق في هذا المعنى بين الهيئات الإخبارية والإنشائية؛ فإن الربط الكلامي في كليهما وجد بالهياؤة.

الركن الثاني: إنّ لازم كون المعاني الحرفية إيجادية أن لا واقع لها- بما هي معان حرفية- في غير التراكيب الكلامية، بخلاف المفاهيم الاسمية؛ فإنها مفاهيم متقررة في عالم مفهوميتهما، سواء استعمل اللفظ فيها أم لا.

الركن الثالث: لا يوجد فرق بين الهيئات في الإخبار والإنشاء في أنّ معانيها إيجادية، فمنه ظهر أنّ الفرق بينهما ليس بحسب الوضع؛ بدهاه عدم وضع لفظ بالخصوص لإفادتها، بل هما من المدلولات السياقية، التي يدلّ عليها سياق كلام المتكلم. إنّ الإيجادية في الحروف بمعنى أنها موحدة لمعان غير استقلالية، ربطية بين مفهومين في مقام الاستعمال، ولا واقع لها غير هذا المقام، بخلاف لفظ ((البيع)) مثلاً لو أطلق يفهم منه ذلك المعنى المجرد العقلاني الصادق على كثيرين، فإن إيجاده بمعونة الهيئة ليس في عالم الاستعمال، بل بتوسط الاستعمال يوجد المعنى في نفس الأمر في الأفق المناسب لوجوده، وهو عالم الاعتبار، يوجد فرق شاسع بين إيجاد معنى ربطي في الكلام بما هو كلام، وبين إيجاد المعنى الاستقلالي في موطنه المناسب له (انظر: الخوئي، ١٤١٩: ٣٠/١-٣٠؛ الفياض، ١٤١٩: ٧٠/١).

الركن الرابع: إنّ المعنى الحرفي حاله حال الألفاظ حين استعمالها، فكما أنّ المستعمل حين الاستعمال لا يرى إلا المعنى، وغير ملتفت إلى الألفاظ فإنها هي المرايا دون المرئي، فالملتفت إليه حال الاستعمال، بل الملتفت إليه هي المعاني الاسمية الاستقلالية (الخوئي، ١٤١٩: ٣١/١-٣٢). يرى النائيني الركن الرابع، هو الركن الوطيد، وبأخذاده ينهدم الأركان الأربعة كلها؛ فإنّ المعاني الحرفية لو كان ملتفتاً إليها لكانت إخطارية، ولكان لها واقعية سوى التراكيب الكلامية (الخوئي، ١٤١٩: ٣١/١-٣٢). يرى أن الرواية تجمع الأركان الأربعة. فيقول في هذا الصدد: لا يخفى أنّ التعاريف المذكورة في كلمات القوم لم نجد فيها ما يشتمل على الأركان الأربعة التي ذكرناها إلا التعريف المذكور في الرواية التي نسبت الي مولى الكونين أمير المؤمنين (ع) وهو: ((أنّ الحرف ما اوجد معنى في غيره)) فإنه من حيث اشتماله على الإيجاد، وعلى أنّ الموجد معنى قائم في

غيره لاني نفسه قد جمع الأركان كلها. وأما تبديل بعضهم لكلمة ((أوجد)) بكلمة ((دل)) فهو خطأ نشأ من توهم كون المعاني الحرفية إخطارية. ثم إنَّ الرواية نقلت بوجهين: أحدهما: ما ذكرنا، والثاني: ((أنَّ الحرف ما أتى عن معنى ليس باسم ولا فعل))¹ ولا يبعد أن يكون هذا التعريف اشتباهاً من الراوي؛ فإنَّ أصل الرواية ليس من طرقنا، بل من العامة، وإنما أخذها الخاصة منهم، مضافاً إلى أنَّ علوَّ المضمون من جملة المرححات المذكورة في بابها، ولا ريب في علوَّ مضمون الرواية الأولى (الوجه الأول)، ودقته بحيث لم يلتفت إليه إلا المحققون من المتأخرين (الخوئي، ١٤١٩: ٣٢/١-٣٣). فإنه يرى ان مدلول الحرف هو الربط الكلامي و بهذا كان إيجادياً، بخلاف المعاني الاسمية فانها استقلالية وبهذا كان المعنى الاسمي إخطارياً. فالمعاني الحرفية من وجهة نظره إيجادية و لازم كون المعاني الحرفية إيجادية أن لا واقع لها- بما هي معاني حرفية- في غير التراكيب الكلامية ، بخلاف المفاهيم الاسمية؛ فانها مفاهيم متقررة في عالم مفهوميها، سواء استعمل اللفظ فيها أم لا ، فالإيجاد في الحروف هو أنَّ الحروف موحدة لمعاني غير استقلالية، ربطية بين مفهومين في مقام الاستعمال، ولا واقع لها غير هذا المقام و بعبارة أخرى إن معاني الحروف إيجادية محضة، نسبية كانت: كحرف ((من و على و إلى)) ونحوهما، أو غير نسبية: كحرف النداء و التشبيه والتمني والترجي ، فإنها في كلا القسمين موضوعة لايجاد المعنى الربطي بين المفاهيم الاسمية. مثلاً: كلمة ((في)) موضوعة لإيجاد معنى ربطية بين الظرف والمظروف² انظر: الخوئي، ١٤١٩: ٣٠-٣١/١؛ الفياض، ١٤١٩: ٧٠/١. تعقيب واعتراض السيد الخوئي على المحقق النائيني كالآتي:

اعتراض السيد الخوئي على المحقق النائيني

يرى السيد الخوئي أنَّ المعاني الحرفية ليست بإيجادية؛ لأنَّ المعاني الحرفية وإن كانت غير مستقلة في أنفسها ومعلقة بالمفاهيم الاسمية بحذ ذاتها وعالم مفهوميها بحيث لم يكن لها أي استقلال في أي وعاءٍ فرض وجودها من ذهنٍ أو خارجٍ إلا أنَّ هذا كله لا يلزم كونها إيجادية بالمعنى الذي ذكره النائيني؛ لأنَّ ربط الحروف بين المفاهيم الاسمية في التراكيب الكلامية غير المربوطة بعضها ببعضٍ إنما هو من جهة دلالتها على معانيها التي وضعت بإزائها، لا من جهة إيجادها المعاني الربطية في مرحلة الاستعمال والتراكيب الكلامية (الفياض، ١٤١٩: ٧٣/١). إن هذا النحو من الفرق بين المعنى الحرفي بأنه إيجادي والمعنى الاسمي بأنه إخطاري غير صحيح ، والصحيح هو ما ذهب إليه الشهيد الصدر وسيأتي كلامه في هذا المجال .

رد السيد الشهيد الصدر على المحقق النائيني

يرد السيد الشهيد الصدر على ما ذهب إليه المحقق النائيني من التفرقة بين المعاني الاسمية و المعاني الحرفية بأن الأولى إخطارية والثانية إيجادية. فيقول: وهذا المعنى من الإيجادية للحرف واضح البطلان لأنَّ الحرف وإن كان يوجد الربط في مرحلة الكلام لكنه إنما يوجد ذلك بسبب دلالته على معنى، أي على الجانب النسبي والربطي في الصورة الذهنية، ونسبته إلى الربط القائم في الصورة الذهنية على حدِّ ربط الاسم بالمعاني الاسمية الداخلة في تلك الصورة. فلا تصح التفرقة بين المعاني الاسمية

والحرفية بالاخطارية والإيجادية (الشهيد الصدر، ١٤٢٦ : ٢/٢٢٠). ثم يقول الشهيد الصدر: إنّ الإيجادية إذا لم يرد بها الإيجادية في نفس مرحلة الكلام في مقابل تقرّر المعنى الحرفي بقطع النظر عن المرحلة الكلامية بل أريد بها الإيجادية في مرحلة الصورة الذهنية لمداول الكلام في مقابل أن يكون للمعنى تقرّر في مرتبة ذاته وبقطع النظر عن مرحلة الوجود الذهني فلا يرد عليها اعتراضات السيد الخوئي (المهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ق-٢٠٠٥م: ١/٢٤٤). هذا تفسير صائب لا يشق إليه الغبار.

٢-٤. رأي الأصوليين المتأخرين والمعاصرين حول نسبية المعنى الحرفي

يقول الشهيد الصدر: فلا يتحصل للحرف معنى إلا إذا سمعناه ضمن كلام. ومدلول الحرف دائماً هو الربط بين المعاني الاسمية على اختلاف أنحاءه ففي قولنا (النار في الموقد تشتعل) تدل (في) على ربط مخصوص بين مفهومين اسميين وهما التار والموقد. والدليل على أن مفاد الحروف هو الربط أمران:

أحدهما أن معنى الحرف لا يظهر إذا فصل الحرف عن الكلام وليس ذلك إلا لأن مدلوله هو الربط بين معينين فحيث لا توجد معانٍ أخرى في الكلام لا مجال لافتراض الربط.

والآخر أن الكلام لا شك في أن مدلوله مترابط الأجزاء ولا شك في أن هذا المدلول المترابط يشتمل على ربط ومعانٍ مرتبطة ولا يمكن أن يحصل هذا الربط ما لم يكن هناك دال عليه، والا أتت المعاني إلى الذهن وهي متناثرة غير مترابطة وليس الاسم هو الدال على هذا الربط، والا لما فهمنا معناه إلا ضمن الكلام لأن الربط لا يفهم إلا في إطار المعاني المترابطة، فيتعين أن يكون الدال على الربط هو الحرف .

و تختلف الحروف باختلاف أنحاء الربط التي تدل عليها ولما كان كلّ ربط يعني نسبة بين طرفين صحّ أن يقال إنّ المعاني الحرفية معانٍ ربطية نسبية، وإن المعاني الاسمية معانٍ استقلالية، وكلّ ما يدل على معنى ربطي نسبي نعبر عنه أصولياً بالحرف، وكلّ ما يدل على معنى استقلالي نعبر عنه أصولياً بالاسم (الشهيد الصدر، ١٤٢٦ : ١/٨٤-٨٥). فيرى الشهيد الصدر أن الحروف من سنخ النسب والارتباط فتدل على النسبة وبالرغم من الموازنة بين الاسم والحرف إلا أنّهما ليس مترادفين. فيقول في المقارنة بين الحروف والأسماء الموازية لها: لكلّ حرف نجد تعبيراً اسماً موازياً له (إلى) يوازها في الأسماء (الانتهاء) و(من) يوازها (ابتداء) و(في) يوازها (ظرفية) وهكذا ، وعلى الرغم من الموازنة، فإن الحرف والاسم الموازي له ليسا مترادفين بل دليل أنه لا يمكن استبدال أحدهما في موضع الآخر. والسبب في ذلك يعود إلى أنّ الحرف يدلّ على النسبة، والاسم يدلّ على مفهوم اسمي يوازي تلك النسبة و يلازمها، ومن هنا لم يكن بالإمكان أن يفصل مدلول (إلى) عن طرفيه ويلحظ مستقلاً ، لأن النسبة لا تنفصل عن طرفيها بينما بالإمكان أن نلاحظ كلمة (الانتهاء) بمفردها ونتصور معناه (انظر: المصدر نفسه: ٢/٢٢١) فإن الحروف لا تستقل معانيها بنفسها لأنها من سنخ النسب، فالنسبة التي يدل عليها الحرف غير كافية بمفردها لتكوين جملة تامة، ولهذا تسمى بالنسبة الناقصة فإن (إلى) مثلاً تدل على نسبة خاصة بين طرفيها.

وقد اختلف الأصوليون المتأخرون في تفسير نظرية نسبية المعنى الحرفي، واليك آراءهم كما يلي:

ذهب المحقق الإصفهاني إلى أنّ الحرف وُضع للوجود الرابط الخارجي، بأن وُضع لماهية النسبة التي هي عين الاستهلاك

والاندكاك، والتي يكون تقررها الماهوي في طول صقع الوجود ذهنًا أو خارجًا لا للوجود الرابط الخارجي، فكون النسبة موجودة خارجًا أو موجودة ذهنًا غير مأخوذ في مدلول الحرف وإنما المدلول نفس ماهية النسبة (الاصفهانى، بدون تا: ٢٤/١).

مناقشة السيد الخوئي: وقد ناقشه السيد الخوئي بأن الوجود الخارجي أو الذهني ليس مأخوذًا في المعنى الموضوع له الكلمة، بل اللفظ يوضع بإزاء ذات المعنى. وثانيًا: إنَّ الوجود الرابط كثيرًا ما لا يكون موجودًا في موارد الاستعمال. وثالثًا: إنَّ الوجود الرابط الخارجي أساسًا لا موجب للالتزام به، إذ لا يبرهان على وجود أمر ثالث في الخارج زائدًا على الذات (الفياض، ١٤١٩: ١٠/٧٧-٧٩).

وذهب المحقق النائيني في تفسير نظرية نسبية المعاني الحرفية إلى القول بإيجابية المعاني الحرفية (انظر: الخوئي، ١٤١٩: ٣٣-٢٣) وقد مرَّ مناقشته من قبل الشهيد الصدر فلا نكرر.

٣-٤. رأي السيد الخوئي: الحرف لتخصيص المعاني الاسمية

إنَّ الحرف موضوع لتضييق المفاهيم الاسمية في عالم المفهوم والمعنى وتقييدها بقيود خارجة من حقائقها، ومع هذا لا نظر لها إلى النسب والروابط الخارجية، ولا إلى الأعراض النسبية الإضافية، فإنَّ التخصيص والتضييق إنما هو في نفس المعنى، سواء أكان موجوداً في الخارج أم لم يكن.. إنَّ المفاهيم الاسمية بكليتها وجزئيتها وعمومها وخصوصها قابلة للتقسيمات إلى غير النهائية باعتبار الحصص أو الحالات، سواء أكان الإطلاق بالقياس إلى الحصص المتنوعة كإطلاق الحيوان-مثلاً- بالإضافة إلى أنواعه التي تحته، أو بالقياس إلى الحصص المصنفة أو المشخصة: كإطلاق الإنسان بالنسبة إلى أصنافه أو أفراده أو بالقياس إلى حالات شخص واحد من صفاته وحالاته.. وإن غرض المتكلم في مقام الإفادة كما يتعلق بتفهم المعنى على سعته كذلك يتعلق بتفهم حصّة خاصة منه فيحتاج إلى مبرز لها في الخارج، وليس ذلك إلا الحروف والأدوات وما يشبهها من الهيئات كهياة الإضافة والتوصيف (الفياض، ١٤١٩: ١٠/٨٥-٨٦).

تعقيب: إنَّ الحرف وُضِعَ لتخصيص المعنى الاسمي وتضييق دائرة انطباقه، بمعنى أن الأسماء، لها مفهومات واسعة قابلة لأن تتخصص إلى حصص كثيرة، فالإنسان مطلق بالإضافة إلى أصنافه وأفراده، والفرد الواحد (خالد) مطلق بالإضافة إلى حالاته وصفاته الطارئة عليه.

نظرية الشهيد الصدر ومناقشته للسيد الخوئي

يناقش الشهيد الصدر رأي السيد الخوئي في القول بالتخصيص، فيقول:

إنَّ تخصيص مفهوم اسمي بلحاظ مفهوم اسمي آخر لا يعقل أن يكون إلا بلحاظ افتراض نسبة بين المفهومين بحيث يقع أحد المفهومين طرفاً لنسبة مع المفهوم الآخر- من قبيل نسبة الظرفية بين النار والموقد- ويصبح بذلك حصّة خاصة من التار وينشأ ضيق في دائرة انطباقه يوجب امتناع انطباقه على الفاقد للنسبة، وما لم تفرض في المرتبة السابقة نسبة بين مفهومين لا يعقل ان يتضيق أحدهما بلحاظ الآخر، وعلى هذا فان أريد بالوضع للتخصيص كون الحرف موضوعاً لما هو ملاك التخصيص أي النسب التي بما تتخصّص المفاهيم الاسمية بعضها البعض الآخر فهذا نفس المدعى السابق وإن أريد كون

الحرف موضوعاً لنفس التحصيص فيرد عليه:

أولاً: إنّ التحصيص والضيق لما كان في طول أخذ نسبة بين المفهومين لا محالة فلا بدّ من دال على تلك النسبة، فإن لم يكن هناك دال عليها بقي المدلول ناقصاً، وحيث لا يتصوّر دال غير الحرف فيتعين كون الحرف دالاً عليها ومعه يكتمل مدلول الكلام و لا معنى لاخذ الضيق والتحصيص في مدلول الحرف (الهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ق-٢٠٠٥م: ١/٢٤٩-٢٥٠).
وثانياً: إنّ التحصيص والضيق في طول النسبة ومما يستتبعه للمعنى الحرفي لا أنّه بنفسه المعنى الحرفي و في طول المعنى الحرفي، و لهذا نجد أنّه ليس مساوياً مع جميع المعاني الحرفية بل أنّ بعض المعاني الحرفية لا يشمل على التحصيص وهذا شاهد على عدم امكان دعوى كون الحروف موضوعة للتحصيص ابتداءً، وذلك كما في معاني حرف العطف والاستثناء والتفسير والاضراب. فمثلاً في حرف العطف حينما يقال: جاء انسان و حصان، لا يدلّ الواو على الحصة الخاصة. فان توهم: أنّه أنّه أيضاً يدلّ على التحصيص وأنّ الجائي هو الحصة الخاصة من الانسان المقترنة بالحصان، قلنا فمادّا يقال في مثل قولنا: ((الحرارة و البرودة لا تجتمعان)) فأنّه من الواضح أنّ المقصود من هذا الكلام ليس أنّ نقول أنّ الحصة الخاصة منهما لا تجتمعان فلا يوجد تحصيص (المصدر السابق).

تبيين: إنّ القول بتحصيص مفهوم اسمي بلحاظ مفهوم اسمي آخر غير معقول الا بملاحظة افتراض نسبة بين المفهومين بحيث يقع أحد المفهومين طرفاً لنسبة مع المفهوم الآخر ويصبح بذلك حصة خاصة من النار (كنسبة الظرفية بين النار والموقد) وبناء على ذلك يوجد ضيقاً في دائرة انطباقه فيوجب امتناع انطباقه على الفاقد للنسبة، واذا لم تفرض في المرتبة السابقة نسبة بين مفهومين من غير المعقول ان يتضيق أحدهما بملاحظة الآخر.

٤-٤. رأي النحاة والأصوليين المتقدمين: الحرف لفظ دل على معنى ثابت في غيره

ان الحرف لفظ دل على معنى في غيره و معنى الاسم والفعل في انفسهما. وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين لذي التنكير. وقد يكون جملة كما في النفي في (ما كتب خالد) إذ كتابة خالد منفي، والحرف موجد لمعناه في لفظ غيره، ومتضمن للمعنى الذي احدث فيه، مع دلالاته على معناه الاصلي. فرجل في (ما كتب الرجل) متضمن للمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام، وكذا ضرب خالد في (هل ضرب خالد) متضمن للمعنى الاستفهام، اذ ضرب خالد مستفهم عنه، ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه (هل) (الرضي الاسترآبادي، ١٣١٠: ٩/١-١٠).

يرى الرضي الاسترآبادي وحدة معنى الاسم والحرف من جهة واختلافهما من جهة اخرى فيقول: أنّ معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما: ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى من مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي، فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو: الابتداء خير من الانتهاء، و لم يجوز الاخبار عن (من) لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يجوز عن لفظ ليس معناه فيه، بل في لفظ غيره، و اما يجوز عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة. فظهر بهذا ان المعنى

الافرادى للاسم والفعل في انفسهما، وللحرف في غيره كما يرى الرضى ان الوضع والموضوع له في الحروف عامان(انظر: المصدر نفسه). هذا المعنى يطابق مفاد الرواية في تفسيرها للمعنى الحرفي.

٤-٥ رأي السكاكي

انكر السكاكي ان يكون الابتداء والانتهاؤ والغرض معاني (من) و(الى) و (كي) قال: فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها، اذ لو كانت هي معانيها. والابتداء والانتهاؤ والغرض اسماء، لكانت هي ايضاً اسماء، لأن الكلمة اذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمى لها، وانما هي متعلقات معانيها، اي اذا افادت هذه الحروف معان رجعت الى هذه بنوع استلزام(السكاكي، ١٣١٧: ٢٠٢). كما أن هناك من النحاة يرى ان الحرف يدل على معنى في نفسه؛ كما يرى ذلك ابو حيان وابن النحاس بأن الفرق بين معنى الاسم ومعنى الحرف ان كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الافراد عين ما يفهم منه عند التركيب، بخلاف الحرف، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم ما يفهم منه عند الافراد(انظر: السيوطي، بدون تا: ٣/٢-٤). ويرد على هذا الزعم بما صرح به اكثر النحاة البارزين كابن هشام فقد قال: الحرف في الاصطلاح هو ما دل على معنى في غيره (ابن هشام الانصاري، بدون تا: ١٤). هذا المعنى للحرف لا ينافي ما جاء في الرواية.

٤-٦ آراء اخرى: علامية المعنى الحرفي وآليته

من الذين ذهبوا الى علامية المعنى الحرفي محمد صادق التبريزي. يرى اصحاب هذا الرأي ان الحرف لا معنى له اصلاً و انما حالها حال علامات الاعراب، وان اطلاق المعنى والاستعمال والدلالة في الحروف من باب الاضطرار عند التعبير. فالحروف مجرد علامات على المعنى، تماماً كالحركات من ضمة و فتحة و غيرهما، وليست موضوعة و لا شرطاً لأي معنى، لا معنى له لا آلياً ولا استقلالياً فلم توضع بازاء الحروف معنى خاص و انما مجرد على ان مدخولها مظروف او مبدوء به(انظر: التبريزي، ١٣١٥: ١٠/١). هذا المعنى للحرف لا يمكن قبوله وانه باطل: ما برهن على ذلك السيد الشاهرودي.

يرد على هذا الرأي بأن هذا الاتجاه إن أريد به فراغ الحروف من الدلالة و التأثير في تكوين المدلول نهائياً فهو باطل بضرورة الوجدان اللغوي والعربي، لأن لازمه أن لا يكون حذف الحرف المساهم في تكوين الجملة مضرراً بمعناها اصلاً وهو خطأ واضح. و إن أريد به: أن الحرف ليس له مدلول في عرض مدلول الاسم الذي يشاركه في تكوين الجملة و انما مدلوله طولي دائماً، بمعنى أنه يشخص المراد من الاسم. ففي قولنا((الصلاة في المسجد)) تدلّ (في) على أن المراد من الصلاة فعل مخصوص بخصوصية الوقوع في المسجد، و من اجل ذلك يشبه بالحركات الإعرابية. فيرد عليه: انه إن قصد بذلك ان الحرف يشخص إن المراد الاستعمالي من كلمة الصلاة ذلك فهو غير صحيح، لأن استعمال لفظ الصلاة في الحصة الخاصة بخصوصها مع كونها موضوعة للطبيعة الجامعة مجاز، وإن قصد بذلك ان الحرف يشخص المراد الجدي من كلمة الصلاة فهذا يعني نظر الحرف الى مرحلة المراد الجدي وهو واضح البطلان(الهاشمي الشاهرودي، ١٤٢٦ق-٢٠٠٥م: ١/٢٣٢-٢٣٣).

ويرى القائلون **بآلية المعنى الحرفي**؛ وحدة المعنى في كلمتي من و الابتداء مثلاً و انما الفرق بينهما في ان الواضع

اشترط ان يكون هذا المعنى آلياً في كلمة من و استقلالياً في كلمة الابتداء. يذهب الى ذلك الآخوند الخراساني وآخرون، يرون ان معاني الحروف هي نفس معاني الاسماء ذاتاً، وإتّما الفرق بينهما في اختصاص كلّ منهما بوضع معين (الآخوند الخراساني، ١٤٣٠: ٣١-٣٢). يقول صاحب كفاية الاصول: ليس المعنى في كلمة ((من)) و لفظ ((الابتداء)) إلا الابتداء، فكما لا يعتبر في معناه لحاظه في نفسه و مستقلاً، كذلك لا يعتبر في معناها لحاظه في غيرها وآله، و كما لا يكون لحاظه فيه موجباً لجزئيته فليكن كذلك فيها .. الفرق بين الاسم و الحرف إنما هو في إختصاص كلّ منهما بوضع، حيث إنه وُضِعَ الاسم ليراد منه معناه بما هو هو و في نفسه، و الحرف ليراد منه معناه لا كذلك، بل بما هو حالة لغيره، فالاختلاف بين الاسم و الحرف في الوضع يكون موجباً لعدم جواز استعمال احدهما في موضع الآخر و إن اتّفقا فيما له الوضع. فان نحو إرادة المعنى لا يكاد يمكن أن يكون من خصوصيات المعنى الموضوع له و مقوماته (المصدر نفسه). فيستخلص من ذلك ان الاسم وُضِعَ ليراد من معناه بما هو هو و في نفسه و وضع الحرف ليراد به معناه بما هو حالة و حالة لغيره، وان هذا الاختلاف في الوضع يكون موجباً لعدم جواز استعمال احدهما في موضع الآخر، وان آلية اللحاظ واستقلاليتها لا يمكن ان تكون قيداً في الموضوع له او المستعمل فيه بل في الوضع نفسه (انظر: الآخوند الخراساني مع شيء من التوضيح، ١٤٣٠: ٣١-٣٢).

و قد نُوقِشَ هذا الرأي (باتحاد معاني الحروف و الاسماء و اشتراط الوضع آلية الحرف واستقلالية الاسم) من قِبَل علماء بارزين، وهي كالآتي:

وقد ناقشه المحقق الاصفهاني بعد اختيار المباني بالذات بين المعنى الحرفي والاسمي الى عموم الوضع وخصوص الموضوع له، بمعنى ان الحروف موضوعة للأخصّ من المعنى الملحوظ حال الوضع. فيقول: ان الاسم والحرف لو كانا متّحدَي المعنى وكان الفرق مجرد اللحاظ الاستقلالي والآلي لكان طبيعي المعنى الواحداني قابلاً لأن يوجد في الخارج على نحوين كما يوجد في الذهن على طورين، مع أنّ المعنى الحرفي كائناً بالنسب و الروابط لا يوجد في الخارج إلا على نحو واحد وهو الوجود لا في نفسه ولا يعقل أن توجد النسبة في الخارج بوجود نفسي (الاصفهاني، بدون تا: ١/٤٣). وقد ناقشه الشهيد الصدر ايضا بقوله:

لاشكال في ان الصورة الذهنية التي تدلّ عليها جملة ((سار زيد من البصرة الي الكوفة)) مترابطة، بمعنى أنّها تشتمل على معاني مرتبطة بعضها ببعض، فلا بد من افتراض معان رابطة فيها لايجاد الربط بين ((السير)) و ((الزيد)) و ((البصرة)) و ((الكوفة)) وهذه المعاني الرابطة ان كانت صفة الربط عرضية لها وطائفة، فلا بد أن تكون هذه الصفة مستمدة من غيرها؛ لأنّ كلّ ما بالعرض ينتهي الى ما بالذات، وبهذا تنتهي الى معان يكون الربط ذاتياً، وليس شيء من المعاني الاسمية يكون الربط ذاتياً له، لأن ما كان الربط ذاتياً ومقوماً له. وبعبارة أخرى عين حقيقته، يستحيل تصوره مجرداً عن طرفيه، لأنّه مساوق لتجرّده عن الربط، وهو خلف ذاتيته له، و كلّ مفهوم إسمي، قابل لأن يتصور بنفسه مجرداً عن أي ضميمه، وهذا يثبت أنّ المفاهيم الاسمية غير تلك المعاني التي يكون الربط ذاتياً لها، وهذه المعاني هي مداليل الحروف، اذ لا يوجد ما يدل على تلك المعاني بعد استثناء الاسماء إلا الحروف (الشهيد الصدر، ١٤٢٦: ٢: ١٤٢٦/١٤٦-١٤٧). يرد على ماذهب اليه صاحب الكفاية من وحدة المعنى

الحرفي والاسمي، بأنّ المعنى الاسمي قابل لأن يتصور بنفسه مجرداً عن الضميمة، والمعنى الحرفي يستحيل تصوره مجرداً عن طرفيه، لأنّه مساق لتجرده عن الربط، وهذا يثبت أنّ المفاهيم الاسمية غير تلك المعاني التي يكون الربط ذاتياً لها. كما لا يخفى أن رأي الآخوند صاحب الكفاية مخالف لمفاد الرواية.

٥- نتائج البحث

نستنتج مما مرّ مايلي:

١. إنّ آراء النحويين الذين ذهبوا الى ان الحرف هو ما دل على معنى في غيره وقائم بطرفيه، تنسجم مع الرواية المنسوبة الى الإمام علي(ع). كما أن تقسيمهم الثلاثي للكلمة منسجم معها.
٢. إنكار دلالة الفعل على الزمان من قبل الأصوليين المتأخرين والمعاصرين في النجف، لا ينسجم مع الرواية. فيستخلص رأيهم في أنّ الافعال لا تدل على الزمان، لا بنحو الجزئية ولا بنحو القيدية، لا بالدلالة الوضعية المطابقة ولا بالدلالة التضمنية ولا بالدلالة الالتزامية. وان دلالتها على الزمان بالدلالة الالتزامية فيما لو كان الفاعل أمراً زمانياً و هذه الدلالة مستندة إلى خصوصية الإسناد الى الزماني لا الى الوضع.
- ولكن شذ العلامة المظفر من الأصوليين المعاصرين في النجف فأشاد بالرواية، واعتبر التقسيم الثلاثي للكلمة وتعريف الفعل فيها صائباً.
٣. إنّ آراء الاصوليين المتقدمين الذين ذهبوا الى أن الحرف هو ما دل على معنى في غيره وقائم بطرفيه، تنسجم مع الرواية المنسوبة الى أمير المؤمنين علي(ع). كما أن نظرية الأصوليين المتأخرين الذين ذهبوا إلى نسبة المعاني الحرفية بتفسيرها بإيجادية المعاني تنسجم مع الرواية، بل إنّها بحسب هذا التفسير للمعاني الحرفية تجمع الرواية الأركان الأربعة للمعنى الحرفي. وهذه النظرية هي النظرية المختارة في هذا المقال. فالحروف دوال نسبة وعموماً لا تستقل معانيها بنفسها لأنّها من سنخ النسب والارتباطات. وإنّها ترجع الى نسب تحليلية لا واقعية.

الهوامش

- ١- منهج المحلل: روش تحليلگر Analyzer method
- ٢- اهمية البحث وضرورته: اهميت و ضرورت تحقيق Importance and necessity of research
- ٣- هدف البحث: هدف تحقيق Research goal
- ٤- سابقه البحث و خلفيته: پيشينه تحقيق Background research
- ٥- الزجاجي، ١٤٠٧: ٢٣٨؛ المتقي الهندي، ١٤٠٩: ١٠: ٢٣٨.

المصادر والمراجع

١. الآخوند الخراساني، محمد كاظم (١٤٣٠ق). *كفاية الاصول*، قم: مؤسسة النشر الاسلامي.
٢. الأمللي، ميرزاهاشم (١٣٧٠ق). *بدائع الافكار (تقريرات ضياء الدين العراقي)*، النجف: مطبعة النعمان.
٣. ابن جني، ابوالفتح (٩٥٢م). *الخصائص*، بيروت: دار الكتب.
٤. ابن الحاجب، عثمان بن عمر (١٣١٦ق). *مختصر المنتهى الاصولي*، بولاق: طبع الاميرية.
٥. ابن السراج، محمد بن السري (بدون تا). *الاصول*، النجف: مطبعة النعمان.
٦. ابن هشام الانصاري، عبدالله جمال الدين بن يوسف (بدون تا). *شرح شذور الذهب*، قم: مركز نشر منظمة الاعلام الاسلامي.
٧. ابن يعيش، موفق الدين (بدون تا). *شرح المفصل*، القاهرة: ادارة الطباعة المنيرية.
٨. الاصفهاني، محمد حسين (بدون تا). *نهاية الدراية*، قم: المطبعة العلمية.
٩. البهباني، علي (بدون تا). *الاشتقاق*، طهران: المكتبة المرتضوية. التبريزي، محمد صادق (١٣١٥ق). *المقالات الغرية*، طهران: المكتبة الاسلامية .
١١. التفتازاني، سعد الدين (١٣١٦ق). *حاشية التفتازاني على شرح مختصر ابن الحاجب*، بولاق: طبع الاميرية.
١٢. الخوئي، ابوالقاسم (١٤١٩ق). *اجود التقريرات (تقريرات بحث النائيني)*، قم: مؤسسة صاحب الأمر.
١٣. الرضي الاسترآبادي، محمد بن الحسن (١٣١٠ق). *شرح الكافية*، تركيا.
١٤. الزجاجي، ابوالقاسم عبدالرحمن بن اسحاق (١٤٠٧ق). *الأمالى*، بيروت: دار الجليل.
١٥. (١٩٥٩م). *الإيضاح*، مصر: مطبعة المدني.
١٦. السبكي، تقي الدين (بدون تا). *الابهاج في شرح المنهاج*، مصر: مطبعة التوفيق.
١٧. السكاكي، يوسف بن ابي بكر (١٣١٧ق). *مفتاح العلوم*، مصر: المطبعة الادبية.
١٨. السيوطي، جلال الدين (بدون تا). *الاشباه والنظائر (النحوية)*، حيدرآباد: دائرة المعرف النظامية .
١٩. الشريف الجرجاني، علي بن محمد (١٣٣٠ق). *حاشية الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني*، تركيا.
٢٠. الشريف مرتضى علم الهدى، علي بن الحسين (بدون تا). *الفصول المختارة*، قم: المؤتمر العالمي لافية الشيخ المفيد.
٢١. الشهيد الصدر، محمد باقر (١٤٢٦ق). *دروس في علم الأصول*، قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٢٢. الفيض، محمد اسحاق (١٤١٩ق). *محاضرت في أصول الفقه (تقريرات السيد الخوئي)*، قم: مؤسسة النشر الاسلامي .
٢٣. القزويني، علي (١٢٧٥ق). *حاشية على القوانين*، طهران: المكتبة المرتضوية.
٢٤. الكاظمي، محمد علي (بدون تا). *فوائد الأصول (تقريرات النائيني)*، طهران: المكتبة المرتضوية .

٢٥. المتقي الهندي، علاء الدين علي (١٤٠٩ ق). *كنز العمال*، بيروت: مؤسسة الرسالة. ٢٦. المجلسي، محمد باقر (بدون تا). *بحار الأنوار*، بيروت: مؤسسة الوفاء.
٢٧. المظفر، محمد رضا (١٩٦٦ م). *أصول الفقه*، النجف: دار النعمان.
٢٨. الهاشمي الشاهرودي، السيد محمود (١٤٢٤ ق-٢٠٠٥ م). *بحوث في علم الأصول (تقريرات بحث الشهيد الصدر)*، قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي.

Reference:

- [1] Al-Akhund Khrasani, Mohamad Kadhim, (2009). *Kefayat al-Asul*. Qom: Islamic Publishing Institute.
- [2] Al-Amuli, Merza Hasham, (1991). *Bdya al-Afkar*, Najaf: Numan Printing House.
- [3] Ibn Jani, Abu al-Fath, (1952). *Al-Khsaas*, Beirut: Book House.
- [4] Ibn al-Hajab, Athman Ibn Amar, (1937). *Mukhtasar al-Muntaha al-Asuli*, Boulaq: Al-Ameriah Printing House.
- [5] Ibn al- Saraj, Muhamad Ibn al-Sri, (Undated). *Al-Asul*, Najaf: Numan Printing House.
- [6] Ibn Hsham al-Ansari, Abdulah, (Undated). *Shrah Shzur al- Zahab*, Qom: Islamic Propagation Organization Publishing Center.
- [7] Ibn Yaish, Muofaq, (Undated). *Shrah al Moufasal*, Cairo: Moniriyeh Printing.
- [8] Al-Asfahani, Muhmad Hussain, (Undated). *Nhayat al -Darayah*, Qom: World Printing House.
- [9] Al-Bhbahani, Ali, (Undated). *Al-Ashtaqaq*. Tehran: Mortazavieh Library.
- [10] Al-Tabrezi, Muhmad Sadaq, (1936). *Al-Mqalatal Gareyah*, Tehran: Islamic Library.
- [11] Al-Tftazani, Sadadeen, (1937). *Hasheyah al-Tftazani*, Boulaq: Al-Ameriah Printing House.
- [12] Al-khuai. Abu ALQasam, (1999). *Ajwad al-Taqrirat*. Qom: Saheb Amr Institute.
- [13] Al-Radi al Astarabadi, Muhammad Ibn Hassan, (1931). *Shrahal Kkafeyah*, Turkey.
- [14] Al- Zajaji, Abu al- Kasam, (1987). *Al- Amali*, Beirut: Al-Jalil House.
- [15] Al- Zajaji, Abu al- Kasam, (1959). *Al-Aidah*, Egypt: Al-Madani Printing House.
- [16] Al-Sabake, Taqi al-Deen, (Undated). *Al-Abhaj fi Sarah al-Menhaj*, Egypt: Tawfiq Printing House.
- [17] Al-Skaki, Yousaf, (1938). *Muftah al-Aloom*, Egypt: Al-Adabeyah Printing House.

- [18] Al-Seywti, Jalal al-Deen, (Undated). *Al-Ashbahwl Nadar*, Hyderabad: Military Intelligence Office.
- [19] Al-Sarif al- Gargani, Ali Ibn Muhamad, (1951). *Hashiyat al-Sharif*. Turkey.
- [20] Al-Sharif Murtadah, (Undated). *Al-Faswl al-Mukhtarah*, Qom: Millennium Global Conference on Sheikh Mofid.
- [21] Al-Shhid al Sadr, Muhmad Baker, (2006). *Darus fi Elm al-Asul*, Qom: Islamic Publishing Institute.
- [22] Al-Fayad, Muhmad Ashaq, (1999). *Muhadarat fi Asul al Fiqh*, Qom: Islamic Publishing Institute.
- [23] Al-Qzwini, Ali, (1275). *Hashiyat al a-Qwanin*, Tehran: Mortazavieh Library.
- [24] Al-Kadmi, Muhmad Ali, (Undated). *Fwad al-Asul*, Tehran: Mortazavieh Library.
- [25] Al-Mutaqi al -Hindi, Ala al-Deen, (1989). *Kanz al-Amal*, Beirut: Resalat Institute.
- [26] Al-Majlaci, Muhmad, (Undated). *Bhar al- Anwar*, Beirut: Al-Wafa Institute.
- [27] Al-Mudaffar, Muhmad Radah, (1966). *Asul al-Fiqh*, Najaf: Numan Printing House.
- [28] Al-Hashmi al- Sharwdi, Sayed Mahmood, (2005). *Discussion on Alam al-Asul*, Qom: Islamic Jurisprudence Foundation.

A Light on the Hadith of Imam Ali about the Meaning of Letter and Verb through Scholars of Jurisprudence and Syntax

Abdul-Jabbar ZargoushNasab*

Associate Professor in Jurisprudence and Law,
Department of Theology, at the University of Ilam. Email:

Abstract

This study compares and discusses a narrative attributed to Imam Ali on the meaning of letter and verb. And the aim is to compare the views of grammarians and scholars of jurisprudence and syntax and find out the extent of their harmony with the narrative. Most of the views of the founders of the new school of principles in Najaf are inconsistent with the content of the narrative because late and contemporary principalists have denied the tripartite division of the verb and have similarly, denied the significance of verb on time. But they are considerate with regard to the meaning of the letter to the theory of relation. However, they have distinct views about the theory of relative literal meaning. Probably, the purport of the theory is to make it compatible with the content of the narrative. This research has adopted an analytical method and a lot of effort has been made to evaluate and compare it accurately. Therefore, sometimes it has taken into account what scholars had to say and sometimes their opinions are expressed along with the analysis.

Keywords: Imam Ali; Hadith; Verb; Letter; Scholars; Jurisprudence

* Corresponding Author's E-mail: a.zargooshnasab@ilam.ac.ir

پرتویی بر روایت امام علی (ع) درباره‌ی معنای حرف و فعل از نظر اصول فقه و نحو‌ی‌علما

عبدالجبّار زرگوش نسب*

دانشیار رشته الهیات گرایش فقه و حقوق دانشگاه ایلام

چکیده

این پژوهش، روایتی را که به حضرت علی(ع) در باره‌ی معنای حرف و فعل نسبت داده شده مورد مناقشه و بررسی قرار داده و هدف آن مقایسه‌ی آرای دانشمندان نحو و اصول فقه با مفاد روایت جهت شناخت میزان سازگاری آرای آنان با روایت است. بیشتر آرای بنیان‌گذاران مکتب اصولی جدید در نجف، با مفاد روایت سازگار نیست؛ زیرا اصولیون متأخر و معاصر، تقسیم سه‌گانه‌ی کلمه را انکار کرده‌اند و همچنین منکر دلالت فعل بر زمان شده‌اند؛ اما نسبت به معنای حرف به نظریه‌ی نسبت ربطی و نظریه‌ی تخصیص (حرف، معانی را به حصه‌های خاص تقسیم می‌کند) قائل‌اند. اما درباره‌ی نظریه‌ی نسبی بودن معنای حرفی، نظرات مختلفی دارند. شاید معنا کردن این نظریه، به ایجاد کردن معانی، با مفاد روایت سازگاری دارد. این مقاله به روش تحلیلی‌گری تلاش دارد ارزیابی با دقت و مقایسه‌ای داشته باشد؛ لذا گاهی تنها متن آنچه دانشمندان به آن معتقدند ذکر شده و گاهی نظراتشان به همراه تحلیل آنها بیان گشته است. بحث با جلب توجه علمای معاصر نحو و اصول فقه کنونی بر تقسیم سه‌گانه کلمه که در روایت منسوب به حضرت علی(ع) آمده نتیجه می‌گیرد که نسبت دادن روایت به امیر المؤمنین(ع) درست نبوده و تقسیم کلمه به دو قسمت اسم و حرف را صحیح می‌داند؛ امری که در پژوهش‌ها باید مد نظر قرار گیرد.

واژگان کلیدی: روایت امام علی (ع)، فعل، حرف، علمای نحو، علمای اصول فقه.